Issue 6583 Wednesday 12/2/2020
الزمان – السنة الثانية والعشرون العدد 6583 الاربعاء 17 من جمادى الاخرة 1441 هـ 12 من شباط (فبراير) 2020م
Azzaman Arabic Daily Newspaper Vol/22. UK

ما هي نهاية ثورتنا ؟

أحمد عاجل الربيعي
بغداد

"ما هي نهاية ثورتنا؟" ديرد روبسبير، في تساؤل لأحد أبرز القادة الشعبويين للثورة الفرنسية. ربما كان هذا السؤال الأكثر أثارة للإدراك. إذ بعد عقد من تلك الثورة، ارتفعت موجات الشعبوية وتراجعت مع تغير فرنسا بين الديكتاتورية والملكية والديمقراطية.

إن الثورة الفرنسية هي مجرد مثال من الأمثلة التاريخية العديدة التي توضح كيف تعمل العواصف الشعبية على تشكيل السياسة والاقتصاديات. وعلى الرغم من أنها تخلق درجة كبيرة من عدم اليقين، إلا أن الإخفاقات المتكررة في الداخل تجعل من الممكن مشاهدة الموجة الشعبوية اليوم بأسلوب أكثر إحكاما مما يدرك الكثيرون. تشمل هذه الإخفاقات المصاعب الاقتصادية، وقضايا الهوية الوطنية، وكذلك الناخبين الذين يشعرون بعدم الرضا عن الطبقة السياسية القائمة وحالة البلد.

الإخفاقات الشائعة في معظم طبقات المجتمع أوجبت إن يتم السعي الى إخماد بعض تلك المخاوف التي أصبحت هاجسا يعاني منه الكثيرون اليوم. يمكن للاقتصاديين والسياسيين استخدام الدروس المستفادة من التجارب الدولية السابقة للمساعدة في تشكيل قراراتهم بشأن قضايا مثل السياسة المالية والتخفيف الكمي والحماية. وفي الوقت نفسه، يمكن للمستثمرين استخدام التاريخ كوسيلة مساعدة للملاحة حيث إن التيار الحالي من الشعبوية يغير المشهد بشكل مضطرد.

بدايات الشعبوية الحالية ظهرت لأول مرة في أوائل الثمانينيات. كانت هذه الفترة بمثابة نقطة تحول ديموغرافية عالمية رئيسية حدثت بالصدفة مع إعادة اندماج الصين في الاقتصاد العالمي لأول مرة منذ عدة قرون. في الواقع، في عام 1980كان هناك عدد قليل جدا من العمال بالنسبة إلى إجمالي السكان وبالتالي كان لديهم قوة التحكم بالاقتصاد. بعد مرور أربعة عقود تقريبًا، ساعد المواليد الجدد على عكس هذا الاتجاه، الذي حل محله إعادة دمج الصين في الاقتصاد العالمي والتراكم الديموغرافي لأجيال العمالة.

عرض وفير

هذا العرض العالمي الوفير لليد العاملة على مدى العقود القليلة الماضية أدى إلى ضغط هبوطي مستمر على أجور اليد العاملة. في الواقع، شهد العمال في العديد من البلدان تجميدًا تقريبًا لثلاثة عقود في أجورهم الحقيقية، كما زادت ملكية المنازل والأصول، والثروة المتزايدة وارتفاع الأسعار اجتمعا لخلق نوع من الوهم المالي. ربما لم يتم الشعور بهذا بشكل حاد قبل الأزمة المالية، ولكنه كان بالتأكيد بعد وقوعها. عند هذه النقطة، اختفت الثروة والأداء المالي وتطلع العمال أكثر نحو حزم رواتبهم. لقد شعروا بالإحباط بشكل متزايد بسبب ما رأوه وتعرضوا له من ضعف الأجور على المدى الطويل.

إن ركود الأجور هو شيء سيء، لكن الأزمات الاقتصادية التي تؤدي إلى ترك أعداد كبيرة من الناس عاطلين عن العمل شيء أخر، وعندما يحدث هذا، من المفهوم أن الإحباط المتزايد للمجتمعات يمكن توجيهه نحو أجندة شعبوية. الأرقام المحيطة بالأزمة المالية تتحدث عن نفسها. بلغت البطالة في الولايات المتحدة ذروتها عند 10 في المائة بينما كانت الأمور في أوروبا أكثر حدة. تفاقمت أزمة الديون السيادية، حوالي ربع القوى العاملة الإسبانية واليونانية وجدوا أنفسهم عاطلين عن العمل. حتى في البلدان التي كانت آثارها أقل حدة، مثل المملكة المتحدة، فإن الأجور الحقيقية أعلى بالكاد عما كانت عليه قبل الأزمة. إضافة إلى الاستياء من الضيق الاقتصادي، كانت الطريقة التي تعمل بها التكنولوجيا والتجارة على تغيير طبيعة العمل. أدى ذلك إلى تسريع تراجع الصناعات القديمة، في حين ناضل المشرعون لمواكبة "اقتصاد الحفلة" وآثاره على علاقات العمل. لذلك لا ينبغي أن يكون أحد متفاجئًا من أن الأزمات الاقتصادية كانت المحفز الساحق للثورات الشعبوية عبر التاريخ. خذ على سبيل المثال الثورة الفرنسية. بدأت هذه الحركة بعد سلسلة من سنوات ذات المحاصيل الفقيرة التي أدت إلى زيادات حادة في أسعار المواد الغذائية. علاوة على ذلك، كانت هناك أزمة مالية على مستوى الدولة نتيجة لمشاركة فرنسا في الحروب المختلفة، فضلاً عن التبذير العام. بالطبع، كانت هناك عوامل أخرى، لكن الأزمة الاقتصادية والمصاعب التي ألحقتها بالعديد من المواطنين الفرنسيين هي التي أوجدت الظروف للثورة.

عامل مهم آخر يقف وراء الحركات الشعبوية هو تأكيد الهوية الوطنية، التواتر بين ما يحدث اليوم وما حدث في التاريخ مذهل. ربما تكون سياسات مكافحة الهجرة هي المثال الأكثر وضوحا. في الواقع، عندما أعلن دونالد ترامب ترشيحه للرئاسة، أثار خطابه موجات بسبب تعليقاته على الهجرة المكسيكية. حملت حملته خطاباً قوياً ضد الهجرة غير الشرعية وعلى الهجرة بشكل عام. حكوميا، أثار ترامب قضية إنهاء المواطنة التي حتم الحصول عليها بالولادة لغطا شعبيا كبيرا وأكد من جديد رغبته في بناء جدار على طول الحدود المكسيكية.

العامل الثالث الذي يتكرر عبر التاريخ هو أن الشعبوية والاضطرابات الاجتماعية كانت مدفوعة بعدم الرضا عن القوى الحاكمة. يميل الشعبويون إلى نظام يفضل المواطنين بدلاً من المؤسسة. بركست وترامب، كظاهرتين أوربية وأمريكية وعلى الرغم من اختلافهما، فقد كانا تمردين ضد المؤسسات السياسية والمالية والإعلامية، التي كانت في الغالب تعارضهما.

محليا اندلعت التظاهرات الشعبية في العراق ابتداءا من تشرين الأول الماضي في العراق، كحالها في المناطق الأخرى من العالم، سعى المتظاهرون الى إسماع مطالبهم لمن بيده السلطة، لكن يا للأسف إن ما يشوب الاحتجاجات العراقية، هو الخطاب التحريضي، تلك النية المبيتة للتلاعب بأفكار الشعب لغايات سياسية خارجية، تسعى لأحداث العنف المتبادل، وجعل العراق ساحة لتصفية حسابات دولية.

الشعب المحتج لم يجانبه الصواب، وهو يطالب بالهوية الوطنية، وهو يطالب بالحد من الفساد وتوفير فرص العمل، وتعزيز الخدمات، وهي مطالب تتميّز بها كل الفعاليات والحركات الشعبوية في العالم، والتي في الغالب تتضمن رفع الشعارات من قبل الناس العاديين ضد النخب، كما حدث في فرنسا وهونغ كونغ، على الرغم من إن هذه الدول تتمتع بمستويات اقتصادية واجتماعية تفوق العراق.

نستطيع القول إن الانقلاب الشعبوي العالمي الذي أطاح بالسياسيين التقليديين في الولايات المتحدة وأوروبا وحتى الفلبين وصل أخيرا إلى العراق. ولا سيما في الانتخابات البرلمانية العراقية الأخيرة.

دائما ما كانت الشعبوية حالة انتقالية، أي أنها لا تستمر كسلوك سياسي مستقر بسبب هشاشتها الأيديولوجية والتنظيمية. أي حزب سياسي ذو اتجاه شعبوي بمجرد أن يتمكن من الوصول إلى موقع صنع القرار الحكومي، يتغير خطابه ويأخذ الشكل النخبوي، وفي الوقت نفسه لديه القدرة على الانتقال إلى الحالة الشعبوية بمجرد أن يحتاج الى ذلك، أو تستمر في ممارسة الخطابين في نفس الوقت، كما تملي الظروف. يبدو أن انتشار الظاهرة الشعبوية في العراق كبير لدرجة أنه يمكن للسياسي الحاكم أن يتحول إلى معارض أثناء ممارسته مهامه الرسمية، ويمكن أن يتحول رجل التشريع في البرلمان إلى مقاتل يحمل السلاح دون غطاء رسمي، كذلك يتحرك السياسي وفقًا للمعايير القبلية ضد القوانين السارية المفعول، كما يمكنه إثارة المظاهرات الصاخبة في الشوارع ضد المؤسسات والشخصيات والقرارات الحكومية، بينما يجلس في مكتبه الحكومي وهو يمارس وضعه الرسمي في المؤسسات الحكومية نفسها.

خطاب شعبوي

جماهيريا لا يزال الخطاب الشعبوي في الاحتجاجات العراقية، يصدح بمطالب الطبقات المحرومة، ويركز – كحال الخطابات الشعبوية في العالم – على انتقاد من بيده السلطة، والأحزاب السياسية، وداعيا الى تحسين الأوضاع. مقارنة بحركة السُّتر الصفراء الفرنسية التي شارك فيها أفراد كثر من الطبقات الوسطى، ففي كلا الحالين، انزلقا الى عنف غير مسبوق، بل إن الحالة الفرنسية شهدت الاعتداء على المتاجر، والمرافق العامة، والمعالم الباريسية.

أيضا، فان الحالة العراقية، والفرنسية، فرغتا من النخب الشعبوية الكاريزمية التي يمكن تصنيفها كزعامات، يمكن للسلطات التحاور معها، لوضع حد للازمة، وبسبب هذا الغياب، لا توجد خاتمة واضحة المعالم لكل من المتظاهرين والسلطات.

لا شك في إن الشعبوية العراقية سوف تكون صاحبة الدور في صياغة المرحلة القادمة، كاستحقاق طبيعي لصعودها العالمي، ولأن دولا سبقتنا الى ذلك، يتوجب الاستفادة من تجاربها في تعزيز المسار الديمقراطي، والتأسيس لنظام وظيفي واجتماعي واقتصادي، يستعيد الثقة بين الجماهير والسلطة، بعيدا عن ديماغوجيا التشويه لكل من التظاهرات والنظام السياسي على حد سواء.

مواقع ألكترونية وإزدواجية العمل المهني

لويس إقليمس
بغداد

بعض المواقع الالكترونية ومثلُها بعض الصحف عندما لا تريد تبنّي مسؤولية ما يُكتب ويُنشر على صفحاتها تضع تحذيراً من أن المقالات المنشورة في الموقع أو الصحيفة تعبر عن رأي أصحابها وأنها غير مسؤولة عن محتواها. وهذا أمرٌ مقبول وطبيعي ومنطقي إلى حدٍّ كبير حينما لا يرغب هذا الموقع أو تلك الصحيفة تحمّلَ وزر ما يُكتب ومَن يكتب. فالكاتب مسؤولٌ أولاً وأخيراً، عمّا يكتب ويعرض من رأي وفكر وتحليل شريطة ألاّ يخرج عن أصول الآداب العامة في الكتابة والتعبير. بمعنى آخر، ألّا يتضمن ما يسطره ممّا في دواعي القذف والسب والشتم والتخوين والطرح العشوائي غير المسؤول الخالي من أدلة ثبوتية، إذ في هذه الحالة يعرّض نفسه للمساءلة القانونية. أمّا أن تتخذ بعض المواقع الالكترونية إجراءات بمقاطعة كتابات مهنية لا تخرج عن السياق العام للآداب بحجة نقدها فقط لأحداث سياسية أو دينية أو مجتمعية، أو تعرّضها لتبيان حالات خرق بحق الوطن والمجتمع، أو التحذير من عواقب مخالفة لممارسات غير مقبولة لجهات سواءٌ كانتْ في السلطة الحاكمة أو مَن هُم في قمة المسؤولية عن مجتمعات ومؤسسات مدنية كانت أم دينية أم نقابية أم تنتمي إلى جهة حزبية لها سطوة ونفوذ، فهذا أمرٌ غير مقبول لكونه يخرج عن المهنية التي تدّعي وسيلةُ النشر هذه ممارستَها. كما أن هذه الوسيلة وهذا الموقف غير السويّ يخرقان أحد أهمّ بنود حرية التعبير والفكر والرأي التي من أجلها وُجدت هذه الوسيلة أو هذا الموقع لأجل النشر والتعريف والتعبير.

من هنا، قد تفقد بعض وسائل النشر في حالات معينة مهنيَّتها ومصداقيتها بسبب التعامل المزدوج أو التقاطع في ما يُرسل أو يُنشر فيها في ضوء قناعات إدارة هذه المواقع المتقلبة المزاج وتعاملها غير المنصف مع الكتّاب بازدواجية، أيًا كانت اتجاهاتُهم ومشاربُهم وآراؤُهم.

لعلّ ما أدهشني مؤخرًا، قيام موقع الكتروني بحذف بعض من مقالات منشورة لي أساساً في صفحة "المقالات"، ومن ثمّ مقاطعة نشر ما تمّ إرساله لاحقًا، بالرغم من عدم خروج تلك المقالات والطروحات عن سياق نبض الشارع العراقي الوطني المنتفض ضدّ الفساد في مؤسسات الدولة الهزيلة الأداء. وذات الشيء قد ينطبق أيضًا على كلّ ما من شأنه الإشارة إلى نقد أداء بعض سلوكيات مؤسساتنا الدينية أو الكنسية وشخوصها وإبداء الرأي في بعض شؤونها وشجونها. فالكاتب المثقف الواعي الموضوعيّ المجبول بحب الوطن والشعب والدين حينما يرصد مواقع خلل في الأداء من طرف اية جهة كانت، يحزّ في نفسه إلاّ أن يتعرّض لمثل تلك السلوكيات التي يرفضها العقل الظاهر والباطن معًا من دون محاباة لأحد أو مجاملة الجهة التي بدرَ منها الخطأ، بقصد أم بدونه، مهما علا منصبُها وسما قدرُها. بل إنّي أعتقد، أنّ قبول النقد البنّاء والتحذير من مغبة وقوع في الخلل لأجل التصحيح والبناء والتنمية والإصلاح هو من شيم كبار القوم في الجرأة والكرم والشرف. ذلك أنّ الاعتراف بالخطأ فضيلة. وهذا ملخص الكلام.

ليس استجداءً

لستُ هنا بصدد الاستجداء من مواقع الكترونية أو فرض الرأي كي تنشر كلّ ما أكتب أو أرسل لها من أمّهات أفكاري وبنات آرائي وتقديرات تحليلي وقراءتي للواقع العراقي، سياسيًا واجتماعيًا ودينيًا. فهناك وسائل أخرى بالطبع للتعبير عن خلجات الأفكار وطرح الآراء طالما أن الكاتب الماهر والباحث عن الكلمة الصادقة الصريحة والعارف بالمعلومة يستطيع الوصول إلى ما يصبو إليه في نقل ما يعتمر في فكره وقلبه وعقله في الزمان والمكان الذي يريده.

لي شرف كبير أن أحتفظ بقرّاء أعزاء كثيرين يتابعون ما أنشر على موقع عنكاوا واسع الانتشار مثلاً، والذي يستحق وصفه بالجامع الشامل من حيث العمل المهنيّ والسلاسة في التعامل أكثر من غيره. وهذا بالطبع من دون الانتقاص من شأن باقي المواقع المحترمة الأخرى التي أكنّ لها كلّ التقدير والاحترام، ومنها بطبيعة الحال موقع عشتار الذي أخذ مساحة واسعة من الانتشار هو الآخر وله روّادُه ومحبّوه أيضًا. المهمّ في الكاتب الناجح أن يتسم بقدرٍ من الحنكة والواقعية والموضوعية في تشخيص الوقائع مع شيءٍ من الحكمة في معالجة المواضيع عبر رؤية واضحة المعالم في الطرح كي يكون مقبولاً للقارئ، سواءً كان الطرح سلبًا أم إيجابًا بحسب رؤية هذا الأخير الذي هو "صرماية" الكاتب وكنزُه في الاطّلاع على ما يكتب ويطرح، لاسيّما حينما لا يخرج الكاتب العاقل عن سياق السلوك الأدبي المقبول وعن احترامه لآراء غيره ومدى تفاعلهم مع ما يكتب. ومن الدليل على اهتمام القارئ النبيه في أي موقع الكتروني ما يحصيه الموقع والكاتب معًا من عدد القرّاء لمقالاته وتفاعلهم مع أفكاره وآرائه أو تقاطعهم معها. وفي الفكرتين شيء من الإيجاب قبولاً أو رفضًا.

في اعتقادي، إنّ لكلّ إنسان فكره وأسلوبه وآراءه ورؤيته في قراءة الواقع من وجهة نظره الثاقبة وخبرته في الحياة وتفاعله مع الواقع واختلاطه مع المجتمع وترافُق ذلك مع قراءة نبض الشارع. وهذا شيءٌ إيجابيٌ من شأنه تنوير القارئ ووضعه في صورة أفضل تصبّ في صالح حاجات المجتمع والوطن. وذات الشيء قد ينطبق على واقع الشأن الديني في حالة صدور أفكار تحديثية وتنويرية يُراد بها رفع الوعي إلى أعلى درجاته عبر الحوار وطرح الآراء البنّاءة التي تبني، سواءً في نقد ما هو قائم معوجّ أو تأييد ما هو مطروح مقبول يتوافق مع الزمن والعصر وتطور المكان والمجتمع.

من هنا، فإنّي أرى أنّ ما أقدمَ عليه الموقع مؤخرًا من سحب آخر مقالاتي من صفحة النشر الرئيسة والتوقف مذ ذاك عن نشر ما تمّ إرساله إليه لاحقًا، لم ولن يصبّ في دائرة قبول الرأي والرأي الآخر. فالاختلاف في الراي لا يفسد في الودّ قضية. بل لهو من السبل في تطوير الفكر وتقويم الذات ولمعرفة المزيد عن واقع حال المجتمع الذي لا يمكن أن يتطور ويتحدّث إلاّ بالتنوع الفكري والرأي التعدّدي الذي يُعدّ غنى وثروة. وبالرغم من أنّ هذه ليست المرة الأولى التي تقاطعني فيها إدارة الموقع الالكتروني الموقر، إلاّ أنّ العتب قائم وصارخ،لاسيّما وأن منشورات ومقالات لأسماء معروفة وكتّاب ونقاد نافرين أكثر منّي بسبب الأوضاع السياسية الراهنة أو الدينية القائمة مازالوا يتصدرون صفحاتها، رغم كوننا "في الهوى سوا" وفي ذات المركب الناقد النافر الرافض. وفي رأيي هذا ظلمٌ أدبيٌ وأخلاقيٌ لا ينبغي أن تقبل به إدارة الموقع التي أكنّ لها كلّ الاحترام والتقدير، مؤكدًا لها ولغيرها أنّ أمثالي من أصحاب الأقلام الحرّة المستقلّة الجريئة لا تقبل بالظلم والخطأ أو التمادي بتجاهل الحقائق والحقوق مهما كانت الأسباب، لا سيّما إذا كانت تمسّ حالة الوطن الجريح والمجتمع الصاغر منذ سنوات عجاف ومن دون وجه حقّ. فقد رفضتُ وما أزالُ رافضًا أن أكون بوقًا أنفخ فيه لأيّ سيّد كان، سياسيًا كان أم دينيًا. كما لا أقبل أن اكونَ صوتًا مغرّدًا لشخوصٍ من سرب ناشز غير جدير أو أهلٍ للتقييم والاحترام. وأفضّل أن أغرّدَ خارج السرب تاركًا التاريخ والوقائع كي تقول كلمتها وحكمها على ما أكتب. ولي في هذا السبيل في زمن النظام السابق تجربة أثقلت كاهلي وجرحت كياني وكادت تفقدني مستقبلي ومصيري وأنا في أواخر أيام تخرّجي من جامعة الموصل. والمقرّبون العارفون بي ربما يتذكرون الواقعة!

على اية حال، بعد اتصالات عديدة ومضنية للسؤال عن السبب وراء السلوك المؤلم للموقع للوقوف على حقيقة الموقف، أتاني الردّ الذي بدا لي ساذجًا وأكثر من هزيل بحجة "عدم مطابقة ما كتبتُه مع سياسة الموقع"، بحسب ما نقله لي شخص محترم يعمل في أحد مكاتب الموقع في أربيل منقولاً عن لسان مسؤول إداريّ بالتأكيد. فهل السياسة الصائبة تكمن في رفض عرض الحقائق من دون رتوش ولا تجريح ولمجرّد الاختلاف في الرأي ليس إلاّ؟ أليس يتفق الكثير من أبناء الشعب العراقي المغلوب على أمره منذ الاحتلال الأمريكي الذي سلّم البلاد لقمة سائغة بأيدي إيران وذيولها الوطنية وأنتج منها حيتان الفساد والفاسدين من شمال البلاد إلى جنوبها ومن شرقها إلى غربها، بالحقائق السلبية لما يجري مذ ذاك التاريخ؟ فالشعب كلُّه منذ انطلاقة الانتفاضة التشرينية الوطنية مُجمعٌ على رفض الواقع المزري لساسة البلاد الذين فشلوا في إدارتها. وسيبقى الفسادُ وروّادُه على رأس الحربة وفي قمة الصراع والمحاربة من عموم الشعب المقهور وعلى أيدي أصحاب الأقلام الحرّة مستلهمين القوة والعزم والثبات والصبر من بطولات الشارع المنتفض الباحث عن وطن وعن لقمة عيش كريمة وعن أمن وخدمات آدمية. فهل في هذه الإيماءات والدعوة للتصدّي عبر الكلمة الصادقة لحقيقة ما يجري من مآس، فيها مخالفة لسياسة موقع عشتار أو غيره، أو تجنّي على ساسة البلاد الفاشلين في إدارتها؟ إنّي تاركٌ الحكم والرأي لأصحاب القرار أنفسهم وللقرّاء بمراجعة ما هو منشور في ذات الموقع هذه الأيام وبهذا الخصوص بالذات.

الشيء بالشيء يُذكر

إنّ الشيء بالشيء يُذكر. فقد هالني وآلمني في وقت مضى أيضًا، ما جنيتُه من مواقفي ومن كتاباتي على أيدي مسؤولين في موقع "بخديدا" قبل سنوات عجاف سابقات حين مقاطعتي بتوصية من رجل دين اختلفتُ معه في إدارة ملف الشأن المسيحي في منطقة سهل نينوى بعد سنوات من السقوط في 2003. ومثلُه أصابني لاحقًا ذات الموقف من جانب موقع البطريركية الكلدانية سواءً بالسواء قبل سنوات قريبات، بالرغم من تدخل غبطة البطريرك لويس ساكو بمعالجة المقاطعة والاتفاق على نشر فقط ما ليس له صلة بشؤون السياسة. ولكن بقيت الحال كما هي عليه. وبذلك فقدتُ قرّائي الأعزّاء في هذه المواقع.

أملي ألاّ تلقى كتاباتي لاحقًا ذات المصير من وسائل نشر مقروءة ومواقع عزيزة أخرى، لا لشيء إلاّ بسبب التقاطع في الرأي والاختلاف في طريقة التطرّق إلى ملفات ووقائع وقضايا هامّة مستلهمة من واقع الحياة أعدُّها وطنية مصيرية، عراقيًا أولاً ومناطقيًا ثانيًا ومسيحيًا ثالثًا وشخصيًا رابعًا وليس آخرًا. مع محبتي ومودتي وتقديري لجميع مَن يفهم المبتغى ويعي حجم المعاناة في النشر وإبداء الرأي والمشورة.

> قد تفقد بعض وسائل النشر في حالات معينة مهنيَّتها ومصداقيتها بسبب التعامل المزدوج أو التقاطع في ما يُرسل أو يُنشر فيها في ضوء قناعات إدارة هذه المواقع المتقلبة المزاج وتعاملها غير المنصف مع الكتّاب بازدواجية، أيًا كانت اتجاهاتُهم ومشاربُهم وآراؤُهم.

رسالة إلى وزير الداخلية

سامي الزبيدي
بولندا

رسالتي الى وزير الداخلية والمسؤول الأمني الأول في حكومة تصريف الأعمال عبارة عن عدد من الأسئلة علني احضى بأجوبة شافية منه تقنعني وتقنع المنتفضون وأبناء الشعب العراقي وهي :

س1– في أكثر من مؤتمر وأكثر من لقاء عبر الفضائيات تؤكد أنت وكل قادة أجهزتك الأمنية وقادة الشرطة في المحافظات المنتفضة ان واجبكم تأمين الحماية للمتظاهرين والمنتفضين السلميين ولا ادري ما هي هذه الحماية التي تؤمنوها لهؤلاء المتظاهرين والمنتفضين وهم يقتلون كل يوم أمام أنظاركم وأمام أنظار قواتكم الأمنية من قبل عناصر وميليشيات منفلتة ,تارة بصولة بالعجلات التي تحملهم وهم مدججون مختلف الأسلحة المتوسطة والخفيفة كما حصل في ساحة الوثبة وفي البصرة والناصرية وغيرها من الأماكن وتنسحب هذه القوة بعجلاتها من حيث أتت دون ان تتدخل قواتكم الأمنية التي تأخذ وضع المتفرج ,أو يقتلون بقنابل الغاز والرصاص الحي الذي تطلقه قواتكم الأمنية عليهم فكيف تحمون المتظاهرين والمنتفضين ومن أي قوة أو ميليشيا تحمونهم؟

س2– أكثر من مرة تم اجتياح مخيمات المنتفضين من قبل قوة تحمل مختلف الأسلحة النارية والبيضاء وتقوم هذه القوة بحرق خيام المنتفضين وقتل أعداد منهم وجرح آخرين وتنسحب من حيث جاءت ولم يتم التصدي لها من قبل قواتكم الأمنية سواء في مكان الجريمة أو على الطرق التي سلكوها وكما حصل في كربلاء والناصرية والبصرة وساحة الوثبة والخلاني وحديقة الأمة أخيرا ؟

موافقات امنية

س3– من أعطى الموافقات الأمنية لأصحاب القبعات الزرق وغيرهم لاجتياح ساحة التحرير والمطعم التركي وساحة ألحبوبي في الناصرية وغيرها من ساحات الاعتصام وقيامهم بالاعتداء على المنتفضين السلميين وحتى المسعفين والمتظاهرين والطلبة والطالبات وأمام أنظار القوات الأمنية التي لم تتدخل لحماية المنتفضين والمتظاهرين كما تقولون وتحت أي غطاء قانوني تعمل هذه المجاميع؟

س4– كيف اجتاحت مجامع مسلحة بأسلحة نارية بنادق آلية وأسلحة جارحة سكاكين وسيوف (وتواثي) ساحة الصدرين في النجف الشرف وارتكبت جريمة مروعة عندما قتلت عدد من المنتفضين وجرحت آخرين وأحرقت خيامهم ولم تتدخل قواتكم الأمنية التي كانت تطوق الساحة بل فتحت الطريق لهذه المجاميع لترتكب جريمتها وأعادت هذه المجاميع الكرة في كربلاء ولم تتدخل قواتكم؟

س5– وهل تعلم يا وزير الداخلية ان الميليشيات المنفلتة التي قتلت المتظاهرين في ساحة الوثبة وفي البصرة والناصرية والنجف الاشرف وكربلاء وغيرها من المحافظات المنتفضة بدأت ترتدي القبعات الزرق بتوجيه من أحزاب السلطة وقادة ميليشياتها وتنفذ جرائمها في قتل المتظاهرين والمعتصمين بغطاء من أصحاب القبعات الزرق في محاولة لفض الاعتصامات بالقوة بعد ان فشلت جميع المحاولات السابقة لفضها ؟

س6– وهل تعلم يا وزير الداخلية ان المجاميع التي تتصدى للمتظاهرين والمنتفضين السلميين في الأيام الأخيرة تحت عنوان أصحاب القبعات الزرق ليسوا كلهم من أصحاب القبعات الزرق من التيار الصدري فالميليشيات المنفلتة بدأت ترتدي هذه القبعات للتمويه على جرائمها وان أصحاب القبعات الزرق الحقيقيين يشكلون 10بالمئة من المجاميع التي تهاجم ساحات الاعتصام وان 90 بالمئة ممن يرتدون القبعات الزرق ويهاجمون ساحات الاعتصام هم من ميليشيات أحزاب السلطة التي تعرفونها ؟

حماية التظاهرات

س7– وهو الأخير يا سيادة الوزير أريد أن اعرف ويعرف معي كل المتظاهرين والمنتفضين وأبناء الشعب العراقي كيف تحمون المتظاهرين والمنتفضين السلميين كما تقولون وبأي طريقة ووفق أي خطة ؟ وممن تحمونهم وهم يتعرضون كل يوم الى هجمات شرسة وجرائم مروعة تنفذها جماعات مسلحة وأمام أنظار قواتكم الأمنية التي تتفرج عليهم وهي أما عاجزة عن حمايتهم أو متواطئة مع المجرمين فيقتل في كل هجوم إجرامي عدد من المعتصمين ويجرح منهم المئات وتحرق خيامهم وتستباح ساحات اعتصامهم ودون أن تحميهم قواتكم ويتم تصوير هذه الجرائم من قبل الناشطين ووسائل إعلام عراقية وعربية ودولية وتبث من على شاشات القنوات الفضائية المختلفة فهل تعرفون أو تسمعون بهذه الجرائم اليومية وعلى الأقل هل تشاهدون الفضائيات التي تعرض هذه الجرائم كل يوم أكثر من مرة في نشرات الأخبار ها أم لا ؟ وما هو موقفكم منها وحتى بعد أحداث أو مجزرة النجف الأخيرة وبعد زيارتكم للمحافظة وطلبتم من القوات الأمنية حماية المنتفضين وساحات الاعتصام لكن من يحميها وكيف بعد ان أثبتت قواتكم الأمنية عجزها المتكرر عن ذلك سواء في النجف و غيرها ؟ ثم ما جدوى تشكيل لجنة كما طلب رئيس الوزراء المستقيل بعد ان يقتل عشرات الشباب ويجرح المئات وهل أنصفت هذه اللجان المنتفضين من قبل حتى تشكل لجنة جديدة؟

هذا ضحك على الذقون وهل لديكم طريقة أو إجراءات أخرى لحماية المتظاهرين وساحات الاعتصام كما طلبت من قواتك الأمنية بعد أحداث النجف الدامية ؟

وكلمة أخيرة لمن لا يعرف ولا يتعض من التجارب نقول ان الثورة الشعبية لا تخمد بالعنف والقتل والإرهاب والخطف والاغتيالات والتهديد لان مثل هذه الأفعال لا تزيد الثوار إلا إصراراً وعزيمة على المضي في طريق الثورة طريق الكرامة فالذي يقدم ثمانمائة شهيد وأكثر من خمسة وعشرون جريح ومعاق في سبيل قضيته التي هي قضية وطن لن يتراجع أبدا مهما كان جبروت وطغيان وجرائم الحكومة وأحزاب السلطة وميليشياتها المنفلتة ولديه الاستعداد لتقديم أضعاف هذه الأعداد في سبيل إنقاذ وطنه وفي سبيل حرية وكرامة شعبه افهموها يا أحزاب السلطة المتشبثين بها بكل وسيلة , وتذكروا ان على الباغي تدور الدوائر .